الأمم المتحدة S/2016/1093

مجلس الأمن

Distr.: General
21 December 2016
Arabic
Original: English

# رسالة مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم موجزا مفصلا لتقرير مجلس مقر الأمم المتحدة للتحقيق الذي أنشأته للنظر والتحقيق في حادث ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ الذي تعرضت له قافلة مساعدات إنسانية مشتركة بين الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري في أورم الكبرى قرب مدينة حلب في الجمهورية العربية السورية (انظر المرفق). وكما ذكر على نطاق واسع في ذلك الوقت، أثناء تسليم المساعدة الإنسانية إلى مجمع الهلال الأحمر العربي السوري من أجل توزيعها على حوالي ٠٠٠ ٧٨ شخص من الموجودين في المنطقة، تعرضت القافلة لإطلاق النار مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١٠ أشخاص وإصابة ما لا يقل عن ٢٢ شخصا، وعن تدمير مركبات وممتلكات.

وتتحمل الأمم المتحدة مسؤولية التحقق قدر ما تستطيع من وقائع وملابسات الحوادث التي يتعرض فيها موظفوها للإصابة أو القتل، أو التي تلحق فيها بأصولها أضرار أو خسائر. وتحقق أيضا في الحوادث التي تؤثر سلبا على عملياتها أو أنشطتها. وعلاوة على ذلك، في هذه الحالة، على ما يبدو أن هناك احتمالا لكون عملية من عمليات الأمم المتحدة قد استهدفت عمدا في هجوم مستمر. ولذلك، بصفتي كبير الموظفين الإداريين في المنظمة، فقد قررت تشكيل مجلس للتحقيق من أجل إجراء تحقيق في الحادث.

وأنشئ مجلس التحقيق في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وضم خبراء في النزاع الجاري في الجمهورية العربية السورية، والعمليات الإنسانية، والقانون الدولي، ونظم الأسلحة والذخائر. وترأسه الفريق (المتقاعد) أبهيجيت غوها. وعقد الاجتماع الأول للمجلس في نيويورك، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وأجرى زيارات ميدانية في الفترة من ١٠ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، وفي الفترة من ٥ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ولم يتمكن المجلس من إجراء زيارات ميدانية في الجمهورية

271216 271216 16-22709 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

العربية السورية إلا في الفترة من ٥ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر، بالنظر إلى أن إصدار التأشيرات من جانب حكومة الجمهورية العربية السورية لم يؤكد إلا في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. ولم يسمح له بزيارة مكان الحادث في أورم الكبرى، إذ أشارت الحكومة إلى أنها غير قادرة على ضمان سلامة أعضاء المجلس، بالنظر إلى العمليات العسكرية الجارية في ذلك الموقع.

وقدم الفريق تقريره إلي، عن طريق نائب الأمين العام، في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

وكما هو الشأن بالنسبة لجميع مجالس التحقيق التابعة للأمم المتحدة، تقرير المجلس وثيقة داخلية وليست للنشر. وهو يتضمن معلومات أُطلع عليها المجلس في إطار من السرية التامة. ويتضمن أيضا معلومات يمكن في حال الكشف عنها أن تضر بأمن عمليات المنظمة أو أنشطتها أو بحُسن سيرها. غير أني أدرك أن قراري إنشاء مجلس التحقيق قد أثار قدرا كبيرا من الاهتمام. فقررت بناء على ذلك أن أصدر موجزا لتقرير المجلس يرد في مرفق هذه الرسالة. وأود التأكيد على أن هذا الموجز موجز للأمانة العامة وأن المجلس لم يعدَّه أو يعتمده.

وقد شكل الهجوم الذي وقع في أورم الكبرى في ١٩ أيلول/سبتمبر واقعة مروعة أخرى من وقائع المأساة الجارية في الجمهورية العربية السورية. وخلص المجلس إلى أن مجمع الهلال الأحمر العربي السوري في أورم الكبرى تعرض لهجوم جوي نفذته أكثر من طائرة وأكثر من نوع واحد من الطائرات. ولاحظ المجلس أن الطائرات العاملة في إطار قوات التحالف الدولي وطائرات الاتحاد الروسي والقوات الجوية العربية السورية هي وحدها التي لديها القدرات اللازمة لشن هجوم من هذا النوع. وبما أنه لا أحد من الأطراف زعم ضلوع الطائرات التابعة لقوات التحالف الدولي في الحادث، فإن المجلس خلص إلى أن ضلوعها غير المحتمل إلى حد كبير.

وذكر المجلس أنه تلقى أنباء تفيد بأن هناك معلومات مُؤداها أن القوات الجوية العربية السورية هي على الأرجح من نفذ الهجوم. ولم يحصل المجلس على البيانات الأولية التي كان من شأنها أن تمكنه من التوصل إلى نتيجة نهائية بشأن الجهة التي نفذت الهجوم. وذكر المجلس أيضا أنه لا يتوافر على أدلة للخروج بأن الحادث كان هجوما متعمدا على هدف من الأهداف الإنسانية.

ونحن، وبخاصة الأطراف المتورطة في النزاع، مدينون للعاملين في المجال الإنساني الشجعان الذين يخاطرون بحياتهم كل يوم لمساعدة أشد الناس حاجة في خضم النزاع بتسليط

كل الأضواء الممكنة على ما حدث في ذلك اليوم المشؤوم في أيلول/سبتمبر، وبضمان محاسبة أي شخص مسؤول عن ارتكاب مخالفات.

فمن المهم بشكل أساسي احترام وحماية العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وإمدادات الإغاثة في أوقات النزاع المسلح. وفي هذا الصدد، أناشد جميع أطراف النزاع في الجمهورية العربية السورية أن تبذل قصاراها وأن تتخذ جميع الاحتياطات الممكنة لضمان ألا تتسبب عملياتها العسكرية في قتل أو إصابة العاملين في المجال الإنساني أو إلحاق الضرر بالإمدادات الإنسانية أو تدميرها.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) **بان** كي - مون

## المرفق

## موجز أعده الأمين العام لتقرير مجلس مقر الأمم المتحدة للتحقيق في الحادث الذي تعرضت له عملية إغاثة موجهة إلى أورم الكبرى، في الجمهورية العربية السورية، في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

١ - في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، دعوت إلى عقد اجتماع لمجلس مقر الأمم المتحدة للتحقيق من أجل استعراض الحادث الذي وقع في أورم الكبرى، في الجمهورية العربية السورية، في ١٩ أيلول/سبتمبر والتحقيق فيه، وهو الحادث الذي تعرضت له عملية إغاثة مشتركة بين الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري وأسفر عن حالات وفيات وإصابات في صفوف الأفراد التابعين للهلال الأحمر العربي السوري وأشخاص آخرين فضلا عن إلحاق أضرار بالمواد المستخدمة في عملية الإغاثة.

٢ - وعينت الفريق (المتقاعد) أبهيجيت غوها رئيسا للمجلس، وهو مستشار عسكري سابق في إدارة عمليات حفظ السلام وعضو في الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام. وشمل أعضاء المجلس الآخرون كاثرين براغ، الأمين العامة المساعدة السابقة للشؤون الإنسانية؛ وخولا مطر، نائبة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وسابقا مديرة مكتب دمشق لمبعوثي الخاص لسورية؛ وليلى بنكيران، رئيس الديوان سابقا في مكتب الأمم المتحدة في جنيف وموظفة قانونية سابقا في مكتب الشؤون القانونية؛ وجيريمي سميث، وهو أخصائي في الأسلحة.

٣ - وعقد المجلس اجتماعات في نيويورك وجنيف ولندن وأنقرة وواشنطن العاصمة، حيث اجتمع بممثلين للاتحاد الروسي، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وتركيا، والجمهورية العربية السورية، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية. وقدم المجلس إلى جميع تلك الدول طلبا موحدا لمعلومات بشأن العناصر المتصلة بالمجال العسكري من التحقيق، مثل العمليات الجوية والبرية بالقرب من أورم الكبرى وحوالي الوقت الذي وقع فيه الحادث والتنسيق المدني-العسكري للقافلة، بما في ذلك التدابير المتخذة لمنع الهجمات على أصول المساعدة الإنسانية أو التقليل من الأخطار التي تتعرض لها.

٤ - ولم يتمكن المجلس من إجراء زيارات ميدانية إلى الجمهورية العربية السورية إلا في الفترة من ٥ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بالنظر إلى أن إصدار التأشيرات من جانب حكومة الجمهورية العربية السورية لم يؤكد إلا في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وسافر المجلس إلى دمشق حيث اجتمع بممثلين لحكومة الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك اللجنة

العليا للإغاثة، والهلال الأحمر العربي السوري، وفريق الأمم المتحدة القطري. وفي سفارة الاتحاد الروسي في دمشق، اجتمع المجلس أيضا بضباط عسكريين من القاعدة الجوية العسكرية الروسية في حميميم. وفي غرب مدينة حلب، اجتمع المجلس بمحافظ حلب، وأعضاء لجنة الإغاثة المحلية، والقائد العام للمركز الروسي للمصالحة، في حميميم. وأجرى المجلس أيضا مقابلات مع شهود أساسيين في غرب حلب. ولم يسمح للمجلس بزيارة مكان الحادث في أورم الكبرى، إذ أشارت الحكومة إلى أنها غير قادرة على ضمان سلامة أعضاء المجلس، بالنظر إلى العمليات العسكرية الجارية في ذلك الموقع. وفي هذا الصدد، لاحظ المجلس أنه في ذلك الوقت انقضى ١١ أسبوعا على تاريخ وقوع الحادث، وهو وقت كانت فيه المركبات المتضررة قد أزيلت وبعض الهيكليات المدمرة قد أُصلحت أو أُعيد بناؤها. ولذلك، فقد أثرت سلبا الإجراءات اللاحقة على سلامة موقع الحادث وأثرت بالتالي على توافر الأدلة المادية. ولذلك إجراء زيارة إلى الموقع ربما كان لن يسفر عن نتائج مناسبة. وبناء على ذلك، استحدث المجلس أساليب بديلة لجمع الأدلة.

٥ - واجتمع المجلس بأعضاء الهيئة العليا للمفاوضات لقوى الثورة والمعارضة السورية والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية. واجتمع المجلس أيضا بممثلي جماعات المعارضة المسلحة. وأجرى مقابلات مع الشهود (شهود العيان) الأساسيين في غازيانتيب وريحانلي، في تركيا.

٦ - وتعاون المجلس أيضا مع برنامج التطبيقات الساتلية العملياتية التابع لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث الذي وفر القدرات التقنية لتحليل الصور الساتلية والصور الفوتوغرافية الأرضية.

٧ - واستخدم المجلس المواد والأساليب التالية للتوصل إلى نتائجه: (أ) الصور الساتلية؛ و (ب) أكثر من ٣٧٠ صورة فوتوغرافية وفيديو؛ و (ج) مقابلات أجراها المجلس مع ١٦ شخصا كانوا إما شهود عيان على الحادث أو كانوا بالقرب من أورم الكبرى في مساء يوم ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦؛ و (د) مقابلات أجراها المجلس مع ١٩ شاهدا ثانويا، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة وممثلو جماعات المعارضة المسلحة؛ و (هـ) المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء، بما في ذلك معلومات عن عتادها الجوي؛ و (و) المسارات الجوية المقدمة من حكومة الجمهورية العربية السورية؛ و (ز) إحاطة شفوية من حكومة الجمهورية العربية السورية في ما يتعلق بتحقيقاتها الوطنية في الحادث، التي كانت لا تزال جارية، مشفوعة بنسخ من تقارير تشريح الجثث؛ و (ح) المعلومات الواردة من الهلال الأحمر العربي السوري؛

و (ط) وثائق مقدمة من فريق الأمم المتحدة القطري؛ و(ي) معلومات مستقاة من مصادر مفتوحة.

٨ - ورفض المجلس قبول أدلة مادية، مثل مخلفات ذخائر زُعم أنها من موقع الحادث، وذلك بالنظر لانعدام إمكانية التحقق من تسلسل العهدة الخاصة بهذه الأصناف.

٩ - وركز المجلس كثيرا على تقييم كل جزء من البيانات في ما يتعلق بمدى الثقة في المصدر ومصداقية المعلومات. واستندت استنتاجات المجلس إلى المعلومات والأدلة التي أكدها أكثر من مصدر واحد. واستخدمت المواد الواردة من الدول الأعضاء فقط للتثبت من المواد التي جمعها المجلس أو للتوصل إلى فهم أفضل للحالة على أرض الواقع. ولم يستند المجلس في أي من استنتاجاته حصرا على معلومات قدمتها دولة عضو واحدة فقط.

## أورم الكبرى

١٠ - تقع بلدة أورم الكبرى غرب مدينة حلب على بعد حوالي ١٥ كيلومترا. وكان عدد سكانها وقت الحادث هو حوالي ٧٠٠ ٦ شخص. وكان السكان يعتبرون أورم الكبرى آمنة نسبيا في سياق المنطقة والنزاع السوري بشكل أعم.

١١ - ويقع مجمع الهلال الأحمر العربي السوري، وهو موقع الحادث، على بعد حوالي ١,٥ كيلومتر من شرق بلدة أورم الكبرى. ويضم صناعات خفيفة ومساكن مختلطة. ويقع المجمع على طول الطريق السريع ٦٠، الطريق الرئيسي الرابط بين حلب وإدلب. وقد كان الطريق السريع ٦٠ أحد خطين رئيسيين للاتصال، الخط الآخر هو الطريق السريع M5 الممتد جنوبا إلى حماة وحمص، كان بإمكان جماعات المعارضة المسلحة استخدامهما لنقل الأعتدة والمعدات العسكرية والأفراد العسكريين إلى مناطق الخطوط الأمامية في حلب.

١٢ - وكان مجمع الهلال الأحمر العربي السوري يعرف بأنه المستودع الرئيسي في المنطقة وكان يستخدم باستمرار لإيصال المعونة الإنسانية وتخزينها من أجل توزيعها على أورم الكبرى وعلى مناطق أخرى في منطقة الأتارب. وقد جرت آخر عملية إنسانية مشتركة في المنطقة بين الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري واللجنة الدولية للصليب الأحمر في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٦، عندما قدمت المعونة إلى حوالي ٠٠٠ ٥٠ مستفيد.

١٣ - وفي تاريخ الحادث، كانت أورم الكبرى تحت سيطرة جماعات المعارضة المسلحة، وكان جيش المجاهدين هو الجماعة المهيمنة في المنطقة. وأُبلغ المجلس بأن مجموعات أخرى، من بينها جماعة نور الدين الزنكي موجودة هناك أيضا. وبالإضافة إلى ذلك، وردت إلى المجلس أنباء تفيد بوجود تنظيم جبهة النصرة في المنطقة.

**القافلة**

١٤ - أدرجت باستمرار في الطلبات الشهرية المقدمة إلى الحكومة طلبات إيصال المعونة الإنسانية إلى أورم الكبرى من المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. وفي حالة القافلة المعنية بالأمر، أدرج طلب لإيصال المعونة الإنسانية إلى أورم الكبرى في الخطة المشتركة بين الوكالات لشهر أيلول/سبتمبر التي قدمتها الأمم المتحدة إلى وزارة الشؤون الخارجية في الجمهورية العربية السورية. وكان القصد هو جلب المواد من غرب حلب الذي تسيطر عليه الحكومة، حيث توجد مكاتب فريق الأمم المتحدة القطري وإمداداته، إلى مجمع الهلال الأحمر العربي السوري في أورم الكبرى، الذي ستوزع منه على ٠٠٠ ٧٨ مستفيد في أورم الكبرى والمناطق المحيطة بها؛ وكان من المقرر أن تساهم بتلك المعونة المنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية؛ وكان من المقرر أن ينسق العملية مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وكانت النية في الأصل هي أن تشارك اللجنة الدولية للصليب الأحمر أيضا، ولكنها أبلغت الأمم المتحدة قبل فترة وجيزة من ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بأنها لم تعد قادرة على المشاركة لأنها لا تملك مخزونات كافية في حلب.

١٥ - وبناء على الموافقة الأولية المتعلقة بالقافلة على نحو ما أبلغت به وزارة الشؤون الخارجية، أُجريت اتصالات مع كيانين تجاريين من أجل نقل الإمدادات. وبالتشاور مع الهلال الأحمر العربي السوري، أبلغت الأمم المتحدة بعد ذلك محافظ حلب ووزارة الشؤون الخارجية بتواريخ التنفيذ المتعلقة بالقافلة. وبعد الموافقة على التواريخ، رصدت اللجنة الأمنية لحلب التابعة لمكتب المحافظ عملية تحميل الشاحنات من بدايتها إلى نهايتها. ثم وُضعت أختام على الشاحنات بحضور أعضاء من اللجنة الأمنية لحلب. وأصدر الحاكم رسائل لتقديم تسهيلات إلى القافلة للمرور عبر نقاط التفتيش التي تسيطر عليها الحكومة بعد إنجاز عملية التحميل. وقد تم ذلك بعد فترة وجيزة من منتصف الليل في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

١٦ - وفي المناطق الخاضعة لسيطرة جماعات المعارضة المسلحة، كان الفرع المعني التابع للهلال الأحمر العربي السوري مسؤولا عن الحصول على ضمانات المرور الآمن للقوافل من الجماعات المعنية التابعة للمعارضة المسلحة ووضع الترتيبات اللازمة معها. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أبلغ الأمم المتحدةَ الهلال الأحمر العربي السوري في حلب بأن فرعه في أورم الكبرى قد حصل على موافقة جيش المجاهدين على مواصلة القافلة لطريقها. وقد جرى تأكيد ذلك خطيا خلال صباح اليوم التالي.

١٧ - وغادرت القافلة، التي كانت تتألف من ٣١ شاحنة في المجموع، غرب مدينة حلب في صباح يوم ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وكانت كل شاحنة تحمل لافتات الأمم المتحدة في الأمام وفي الجانبين. ورافق القافلة فريق تابع للأمم المتحدة وفريق من الهلال الأحمر العربي السوري في حلب حتى بلغت نقطة التفتيش الأمني الأخيرة في المنطقة الخاضعة لسيطرة الحكومة. ثم عاد فريق الأمم المتحدة إلى مكاتبه. وقد كان من المأمول أصلا أن يستطيع الفريق مرافقة القافلة إلى وجهتها. غير أنه قيل إن محافظ حلب لم يوافق على ذلك وتقرر بعد ذلك ألا يمضي الفريق إلى أبعد من ذلك. وأُبلغ المجلس بأن المحافظ أعلم الأمم المتحدة شفويا مرتين بأن فريقها لا يمكنه المضي إلى ما وراء نقطة التفتيش الأخيرة التابعة للحكومة. غير أن المحافظ وحكومة الجمهورية العربية السورية على السواء نفيا ذلك.

١٨ - وبعد ذلك رافق القافلة الفريق التابع للهلال الأحمر العربي السوري في حلب حتى نقطة التفتيش الأولى التي تديرها جماعات المعارضة المسلحة. ومن هناك، سلمت مهمة مرافقة القافلة من فريق الهلال الأحمر العربي السوري في حلب إلى فريقه التابع لأورم الكبرى، حسب الطريقة المعتادة.

١٩ - ومن نقطة التفتيش تلك، وفرت الجماعة المعارضة المسلحة المسماة جيش المجاهدين حراسة مسلحة للقافلة في طريقها إلى وجهتها في مجمع الهلال الأحمر العربي السوري في أورم الكبرى. وقد دأبت هذه الجماعة المسلحة نفسها على مرافقة إمدادات إنسانية مماثلة في أورم الكبرى خلال السنتين الماضيتين. وكانت أيضا تزود بالمعلومات الجماعات المسلحة الأخرى الموجودة في المنطقة وتنسق معها.

٢٠ - وجرى تفتيش الشاحنات وحمولتها في جميع نقاط التفتيش.

٢١ - وأبلغ المجلس بأن تنظيم جيش المجاهدين طلب أن تتحرك القافلة في مجموعات تتألف من خمس شاحنات، بحيث لا تعرقل تدفق حركة المرور على الطريق السريع ٦٠. وعندما اقتربت المجموعة الأولى من الشاحنات من نقطة التفتيش الثانية التي تديرها جماعات المعارضة المسلحة، اعترضها رجال مسلحون مقنعون كانوا يريدون أخذ بعض الإمدادات التي تحملها القافلة. وأعقب ذلك تنازع بين أولئك الرجال وفريق الهلال الأحمر العربي السوري التابع لأورم الكبرى. وبعد التنازع، حوَّل الرجال المسلحون اتجاه ثلاث شاحنات. فأُفرغت إحدى الشاحنات تماما، بينما أفرغت الشاحنتان الأخريان جزئيا. ثم أُفرج عن الشاحنات الثلاث وسُمح لها بمواصلة الطريق إلى المجمع في أورم الكبرى.

٢٢ - وفي إطار عملية تفادي التضارب، بُعثت رسالتان مستقلتان إلى الاتحاد الروسي وقوات التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في

العراق والشام (قوات التحالف الدولي) تؤكدان تاريخ البعثة، ومسارها، وإحداثيات النظام العالمي لتحديد المواقع، وعدد الشاحنات بالإضافة إلى خريطة. وقدمت بانتظام معلومات مستكملة شفوية وخطية عن حركة القافلة.

٢٣ - ووصلت القافلة إلى مجمع الهلال الأحمر العربي السوري في أورم الكبرى في الساعة ١٣:٤٥ بالتوقيت المحلي في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وانتهت عند تلك النقطة الحراسة المسلحة المقدمة من جيش المجاهدين، وانتقلت المسؤولية عن أمن الموكب إلى الشرطة المحلية التي لديها مركز مجاور. ثم بدأ إفراغ الشاحنات.

٢٤ - وتبين للمجلس أن الأمم المتحدة قد التزمت بجميع الإجراءات المعمول بها في ما يتعلق بالترتيب للقافلة وتحركاتها. فعلى وجه الخصوص، طلبت وحصلت على جميع الموافقات اللازمة من جميع مستويات حكومة الجمهورية العربية السورية ونسقت جميع جوانب العملية مع ممثلي الحكومة. وأجرى الهلال الأحمر العربي السوري ما يناسب من تنسيق وقدمت جماعات المعارضة المسلحة الموجودة في المنطقة الضمانات اللازمة للمرور الآمن. واتخذت جميع تدابير تفادي التضارب اللازمة قبل الحادث وأثناءه وبعده مع جميع الأطراف المعنية.

٢٥ - ولاحظ المجلس أنه لم يتمكن من التوصل إلى فهم كامل للتدابير التنسيقية التي تستخدمها السلطات السورية وأنه ليس من الواضح من الأجوبة التي تلقاها على أسئلته أن القوات الجوية العربية السورية كانت على علم بالقافلة.

٢٦ - وخلص المجلس إلى أن القافلة كانت ذات طبيعة إنسانية بحتة، وأشار إلى أنه لم ترد أي أنباء عن أي تلاعب بالشاحنات أو الإمدادات من غير الإفراغ الكامل أو الإفراغ الجزئي للشاحنات الثلاث التي جرى تحويل وجهتها.

**الهجوم**

٢٧ - خلص المجلس إلى أنه، بين الساعة ١٩:١٥ والساعة ١٩:٤٥ بالتوقيت المحلي يوم ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، تعرض مجمع الهلال الأحمر العربي السوري لهجوم جوي بذخائر من أنواع متعددة من أكثر من طائرة واحدة وأكثر من نوع واحد من الطائرات. وشملت الذخائر المستخدمة قنابل غير دقيقة الهدف ذات رؤوس حاوية و/أو أسلحة انفجارية حارقة جو - أرض أصغر حجما، يمكن أن تكون قذائف أو صواريخ أو ذخيرة فرعية في شكل قنابل صغيرة. ومصدر الدليل الرئيسي على هذا الاستنتاج هو تحليل الصور الساتلية والصور الفوتوغرافية الأرضية، وشرائط الفيديو، وأقوال شهود العيان. وجاء التأكيد عن طريق

المعلومات التي قدمتها الدول الأعضاء والمقابلات مع الشهود، فضلا عن البحث الذي قام به المجلس في المصادر المفتوحة.

٢٨ - وفي سياق التوصل إلى هذا الاستنتاج، نظر المجلس في احتمالات أن يكون الحادث نتيجة لنيران مباشرة أو هجوم بري مباشر، إما من جانب القوات الحكومية أو جماعات المعارضة المسلحة، أو عن طريق أجهزة متفجرة يدوية الصنع جرى تفجيرها من الأرض، أو نيران غير مباشرة، إما من جانب القوات الحكومية أو جماعات المعارضة المسلحة، ورَفَضَ تلك الاحتمالات. ونظر أيضا في احتمال أن يكون الحادث حدثا منظَّما أو خدعة.

٢٩ - وحدد المجلس في المجموع ثماني نقاط ارتطام كبرى محتملة داخل المجمع وبالقرب منه، مع نقاط ارتطام صغيرة متعددة أخرى إلى الشمال الغربي. وتضررت جدران المجمع الجنوبية الغربية والجنوبية والشرقية وانهارت مبان. ولحقت أضرار بالغة أيضا بجدار يوجد على الجانب المقابل من الطريق السريع ٦٠.

٣٠ - وخلص المجلس إلى أن ١٧ شاحنة من القافلة تعرضت للحادث. فقد بدا على ثمان منها أضرار كبيرة ناتجة عن الحريق، واحترق بعضها تماما. وتعرضت للحادث سيارة أشار الشهود إلى أنها السيارة التي يستخدمها رئيس الهلال الأحمر العربي السوري في أورم الكبرى وأصيبت بأضرار كبيرة.

٣١ - وتوفي ما لا يقل عن ١٠ أفراد، من بينهم خمسة من السائقين الذين شاركوا في القافلة ورئيس الهلال الأحمر العربي السوري في أورم الكبرى. وأصيب ما لا يقل عن ٢٢ فردا، من بينهم خمسة سائقين آخرين.

٣٢ - ولحقت أضرار بمعظم الإمدادات الإنسانية التي كانت تحملها القافلة أو دمرت في الحادث، إذ بلغت خسائر فريق الأمم المتحدة القطري حوالي ٠٠٠ ٦٥٠ دولار في المجموع. ونجمت خسارة مبلغ آخر قدره ٠٠٠ ٩٦ دولار من الإمدادات بسبب الرجال المسلحين المقنعين الذين حوَّلوا اتجاه الشاحنات الثلاث. ولم يتلق المجلس أي معلومات عن قيمة الخسائر التي تكبدها الهلال الأحمر العربي السوري أو المتعاقدون الذين دمرت أو تضررت مركباتهم.

٣٣ - ورغم أنباء أولية أفادت بتدمير إحدى العيادات الطبية، لم يجد المجلس أي دليل على وجود عيادة طبية بالقرب من مجمع الهلال الأحمر العربي السوري.

٣٤ - ولاحظ المجلس أن من الممكن أن ثلاثة مبان أخرى، في حدود ٥٠٠ ١ متر من مجمع الهلال الأحمر العربي السوري، قد تضررت أيضا مساء يوم ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وكان أحد هذه المباني على بعد ٤٠٠ متر من المجمع.

**إسناد المسؤولية عن الحادث**

٣٥ - خلص المجلس إلى أنه يتعذر تحديد هوية الجاني أو الجناة مع أن الحادث نجم عن هجوم جوي.

٣٦ - فقد تعرضت للقصف المنطقة الواقعة مباشرة حول مجمع الهلال الأحمر العربي السوري في مناسبتين على الأقل في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وتعرضت لهجوم، على الأرجح من الجو، مجموعتان مستقلتان من المباني، تقعان على بعد مسافة تتراوح بين ٥٥ و ١٤٠ مترا. وارتأى المجلس أن موقع المجمع، في ضواحي منطقة آهلة بالسكان، في منطقة صناعية وعلى جانبي أحد الطريقين الرئيسيين المؤديين إلى جنوب غرب حلب، يفضي إلى إمكانية واقعية مفادها أن المباني الموجودة حوله كانت تستخدم من جانب جماعات المعارضة المسلحة قبل تاريخ الحادث. وعليه، اعتبر المجلس أن المجمع هوجم على الأرجح من جانب قوات موالية للحكومة.

٣٧ - ولاحظ المجلس أن جميع الطائرات العاملة في إطار قوات التحالف الدولي وطائرات الاتحاد الروسي والقوات الجوية العربية السورية لديها القدرات اللازمة لشن هجوم من النوع الذي حدث يوم ١٩ أيلول/سبتمبر، بما في ذلك خلال الليل. أما جماعات المعارضة المسلحة فلا تملك القدرة على تنفيذ الهجمات الجوية.

٣٨ - ولاحظ المجلس أيضا أنه لا طرف من الأطراف زعم تورط طائرات قوات التحالف الدولي، وبالتالي فضلوعها في الهجوم غير مرجح إلى حد بعيد.

٣٩ - وأشار المجلس إلى أنه تلقى أنباء تفيد بأن هناك معلومات مؤداها أن القوات الجوية العربية السورية على الأرجح هي التي شنت الهجوم، وعلاوة على ذلك، أن الهجوم قد نفذ من جانب ثلاث طائرات عمودية سورية من طراز Mi-17 سورية، تليها ثلاث طائرات ثابتة الأجنحة غير مسماة، مع الاشتباه أيضا في ضلوع طائرة روسية واحدة. غير أن المجلس لم يتمكن من الوصول إلى بيانات أولية لدعم هذه المزاعم، وفي غياب هذه البيانات، فإنه لم يتمكن من الخروج باستنتاج نهائي. وعلاوة على ذلك، رفضت حكومتا كل من الاتحاد الروسي والجمهورية العربية السورية جميع الادعاءات التي تفيد بضلوعهما في الحادث.

٤٠ - ولاحظ المجلس في هذا الصدد أن هناك مسائل تقنية تتعلق بفرضية كون الحادث نتيجة لهجوم مشترك بين القوات الجوية العربية السورية والاتحاد الروسي. وأبلغ المجلس بأن الاتحاد الروسي لم ينفذ هجمات مشتركة. وستلزم درجة عالية من قابلية التشغيل البيني والتنسيق كي تعمل قوتان جويتان في نفس المجال الجوي وتستهدفا نفس الموقع.

٤١ - واستعرض المجلس مقتطفات من تسجيلات فيديو، يزعم أنها أخذت من مركبة جوية غير مأهولة، تبين جماعة من جماعات المعارضة المسلحة وهي تَجُرُّ ما زُعم أنه سلاح من الأسلحة الثقيلة بمحاذاة القافلة. وفي هذا الفيديو، تبدو القافلة وهي لا تتحرك، وقد توقفت على طريق مزدوج للمركبات. وتوقف التسجيل والمركبة بمحاذاة القافلة في قرية خان العسل، على بعد أكثر من ٦ كيلومترات من شرق موقع الحادث. غير أنه في غياب أية أدلة داعمة أخرى، أشار المجلس إلى أنه لم يتمكن من العثور على أي صلة مادية بالحادث.

٤٢ - وأشار المجلس إلى أنه لا يتوافر على أدلة للخروج بأن الحادث كان هجوما متعمدا على هدف من الأهداف الإنسانية.

**استنتاجات أخرى**

٤٣ - لاحظ المجلس أن القوافل الإنسانية، بحكم طبيعتها، تعمل في ظروف تعرضها لدرجة كبيرة من الأخطار، ومع ذلك فقد التزمت الأمم المتحدة بجميع الإجراءات والبروتوكولات والقواعد والأنظمة المعمول بها للتخفيف من تلك الأخطار.

٤٤ - ولاحظ المجلس أيضا أنه واجه العديد من العقبات، ولا سيما ضيق الوقت المتاح له للتحقيق في الحادث، وكذلك في ما يتعلق بسلامة الموقع بعد الحادث وسبل الوصول إلى جميع المعلومات ذات الصلة. وأحيانا عانت الدول الأعضاء أيضا من قيود من حيث قدرتها على توفير مستوى التفاصيل المطلوبة من المجلس، بالنظر إلى أنها لم تكن تتوفر على ما يكفي من الوقت لرفع السرية عن المعلومات لتقديمها إلى المجلس كأدلة.